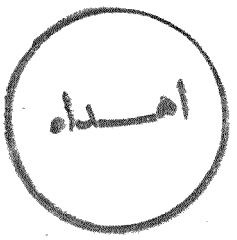

08 APR 2004

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد السادس والعشرون

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الثقل الإعرابيّ بين الحقيقة الصوتيّة والتحليل النحويّ

د. حسن خميس الملخ
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربيّة
جامعة آل البيت

د. سهى فتحي نعجة
أستاذ مساعد/ مركز اللغات
الجامعة الأردنية

الثقل الإعرابيّ بين الحقيقة الصوتيّة والتحليل النحويّ

د. حسن خميس الملخ
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربيّة
جامعة آل البيت

د. سهى فتحي نعجة
أستاذ مساعد/ مركز اللغات
الجامعة الأردنية

الملخص

تطرح هذه الدراسة إشكاليّة " الثِّقَل الإعرابيّ " التي تتقاطعُ في التحليل اللغويِّ بين المستويَين: الصوتيِّ والنحْويِّ، فالثِّقَل الإعرابيّ مشكلةٌ تعلُّميّةٌ تعليميّةٌ من مُشكلاتِ الإعرابِ التقديريِّ في النّحْو العربيِّ، أشار إليها المشتغلون فيه قديماً وحديثاً؛ ذلكَ أنّ ثبوت تصنيف حرفَي الثِّقل: الواو والياء المديّتين ضمنَ الصوائت في البحث الصوتيّ الحديث يجعل كلَّ واحد منها حركةً طويلةً (صائتا طَويلا)، وبماَ أنّ الحركةَ لا تُقدَّر على الحركةِ، فلا صحّةَ للقول الموروث بالثِّقل الإعرابيّ في النّحْو العربيِّ؛ لهذا تقترحُ الدراسةُ تحليلاً نحويّاً جديداً لحرفَي الثِّقَل الإعرابيِ يعتمدُ مدَّ الصائتِ وتقصيرَه في إعرابِ الفعل المضارع المختوم بالواو أو بالياء، وإعرابِ الاسم المنقوصِ المعرَّفَ بـــ" أل التعريف " أو بـــ" الإضافة " في حالتي الرفع والجرِّ.

Al-thiqal (Case Vowel Discordance): between phonetic reality and syntactic analysis\

Abstract

The present paper tackles the crux of *al-thiqal* "case vowel discordance" which involves for linguistic analysis both phonology and syntax. *Althiqal* is considered as a learning-teaching problem disentangling the assumed-case-marker parsing in Arabic grammar, to which grammarians have referred since antiquity. The agreement among grammarians to categories the two discordance long *waw* and *ya*? as vowels according to modern phonology makes each of these a long vowel. And, since the case marker does not have a marker, the centuries-old inherited concept of *al-thiqal* in Arabic parsing is thus rendered invalid. This study therefore recommends a new syntactic analysis for both *althiqal* vowels by lengthening the vowel and shortening it for parsing the present tense verb which ends with *waw* or *ya*, and for parsing the defective noun (which ends in *waw* or *ya*? vowels) modified by the definite article *al* or by genitive construction in nominative and dative cases.

الثّقل الإعرابيّ بين الحقيقة الصوتيّة والتحليل النحويّ

د. حسن خميس الملخ
أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربيّة
جامعة آل البيت

د. سهى فتحي نعجة
أستاذ مساعد/ مركز اللغات
الجامعة الأردنية

صدرَ اللغويّون والنّحاةُ في تصوّرهم مفهومَي الثّقل والخفّة عن سعي حثيث نحوَ بناء نظام للعربيّة ينتظم الكلمة بأبعادها الصوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة واقتراناتها التركيبيّة في منظومة النّحو العربيّ بشقّيها: التّفسيريّ النّظريّ، والتّطبيقيّ التقنينيّ التعليميّ، ولهذا مازوا مفهومَ الثّقل بضديّته للخفّة، فقالوا: الثّقل ضدّ الخفّة، والتثقيل ضدّ التّخفيف[١]، والثّقل والخفّة متقابلان[٢].

وهم بهذا الميْز الضّدّيّ يصْدرونَ عن ثُنائيّة تفسيريّة تجاه الظّاهرة الجزئيّة التي يدرسونها، فيكون الثّقل ثقلاً باعتبار، والخفّة خفّةً باعتبار[٣]: أيْ يكون الثّقل والخفّة نسبيّين يتأرْجحان وَفْقَ الوجه المُتحَصّل منه ثِقلٌ من طرَف، وخفّةٌ من طَرفٍ آخر، فيصبحان عنصرين متكاملين كوجهَي العملة الواحدة[٤].

ففي المستوى الصّوتيّ يتحقّق مفهوما الثّقل والخفّة في وَصْف القدماء أصواتَ العربيّة، وفي تنــزيلها منازلَ وفقَ ثقلها وخفّتها، قال ابنُ جنّي:"اعلمْ أنّ حروفَ المعجم تنقسمُ على ضَرْبين:ضربٍ خفيف، وضربٍ ثقيل، وتختلف أحوالُ الخفيف منهما، فيكون بعضُه أثقلَ من بعض، وفي الجملة، فأخفّ الحروف عندهم وأقلّها كُلفةً عليهم الحروفُ التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروفَ الزّيادة"[٥].

وينبني على ذا الوصف تقديرُ ما للمخرج وعددِ الآلات العاملة في إنتاج الصوت من أثرٍ في تحقّق قوّةِ الصّوت وثقله، أو ضعفِ الصّوت وخفّته؛

فالحروفُ الحلْقيّة ذاتُ كلفةٍ عاليةٍ بمقابلتها بحروف الهجاءِ الأخرى باعتبارِ مخرجها العميقِ(٦).

وحروفُ أقصى اللسان وهي القاف والكاف والجيم تأتي بعد حروف الحلق رتبة في الثقل(٧).

والحروفُ ذات المخرجين كالفاء، والدال، والتاء، والضاد، والطاء، والزاي، والسين، والصاد أكثرُ كُلفة من الحروف ذات المخرج الواحد، وإنْ كان المخرج وحدَهُ غيرَ كافٍ للقطع بثقل الحرف أو خفّته؛ فقد يكون الحرف خفيفاً بتركيبه مقترناً بحروفٍ تُباعِدُهُ مخرجاً، ثقيلاً باقترانه بحروف أخرى تدانيه مخرجاً، فيَمُجّه الذوْق وتأنَفُه النفس، كما في ثقل تنافر حروف كلمة "مُسْتَشْزِرات" من قول امرئ القيس(٨):

غدائرُه مستشزراتٌ إلى العُلا تضلُّ المدارَى في مُثَنّى ومُرْسَلِ

وكما في ثقل تنافر حروف كلمات قول الفرزدق:

وقَبْـرُ حَـرْبٍ بمكانٍ قَفْـرٍ وليْسَ قُرْبَ قبرِ حَـرْبٍ قَبْـرُ

حتّى لقد عُدّ تنافر الحروف قريبة المخرجِ أو ذوات المخرجِ الواحدِ عيباً من عيوب الفصاحة(٩).

ومن التّصوّر نفسه كان الحكم بثقل بعض الحركات (الصّوائت) على بعض:القصيرة منها والطّويلة، فالضمّة ثقيلة بالنسبة إلى الكسرة،والكسرة ثقيلة بالنّسبة إلى الفتحة، والواو المديّة ثقيلة بالنّسبة إلى الياء المدّيّة والياء المدّيّة ثقيلة بالنّسبة إلى الفتحة.

أمّا عيار الثّقل فراجعٌ إلى طريقة تلفّظِ هذه الصّوائتِ وتكييفِ جهاز النّطق بها(١٠).

ففي الضمّة يرْتفع الفكّ الأسفل ويصعد أقصى اللسان إلى آخر ما يمكن نحو أقصى الحنك دون أن يُحبس الصّوت مع ضمّ الشّفتين ومدّهما إلى الأمام

بعيداً عن الأسنان، وكذا الحال في الواو المدّيّة مع مضاعفةِ الزّمن وزيادة ارتفاع الفكّ الأسفل وشدّة الضّمّ والمدّ للشفتين.

وفي الكسرة يرتفعُ الفكُّ الأسفل إلى أعلى ويصعد أوّل اللسان إلى أقصى ما يمكن نحوِ الحنك دون أن يُحبس النفس أو يسبّب بمروره حفيفا مع تباعد الشفتين قليلاً بانفتاحٍ أفقيّ وجَذْب نحو الأسنانِ ومَيْل ليّن إلى أسفل، فإذا ضُوعف الزّمنُ، وزادَ الجذْبُ الأفقيّ والميْل، تشكّلت الياءُ المديّة.

وفي الفتحة يَهْبط الفكّ الأسفل ووسطُ اللسانِ إلى قاعِ الفم مع إعلاء أقصى اللسان قليلاً نحو أقصى الحنك وانفراج الشفتين، وبمضاعفة الزّمن وزيادة انفراج الشفتين وهبوط الفكّ الأسفل ووسط اللسان تنشأ الألف، وهذا يعني أنّ ثقل الصّوائتِ أو خفتها مرهونٌ بضيقِ المخرجِ أو اتّساعه(١١).

وفي المستوى الصّرفيّ تغدو ظاهرةُ الثّقل مؤسِّساً هيكليّاً لبناء نظريّة الاشتقاق؛ باستثقال بعضِ البنى واستخفاف أخرى؛ فالخماسيّ أثقل من الرّباعيّ، والرباعيّ والثنائيّ أثقل من الثّلاثيّ؛ لذا عُدّ الثلاثيّ أعدلَ الأبنية وأخفها فكثرَ الاشتقاق منه، وشاعَ استعماله، قال ابن جنيّ:"فذواتُ الأربعةِ مُستثقلةٌ غيرُ مُتمكّنة تمكّن الثّلاثيّ؛ لأنّه إذا كان الثّلاثيّ أخف وأمكن من الثّنائيّ على قلّة حرّوفه فلا محالةَ أنّه أخفُّ وأمكنُ من الرّباعيّ لكثرة حروفه، ثمّ لا شكّ فيما بعدُ في ثقلِ الخماسيّ وقوّة الكلفةِ به، فإذا كانَ كذلك ثقُل عليهم مع تناهيه وطوله"(١٢).

ويتفرّعُ من هذا ذهابُ جمهورِ الصّرفيّين إلى أنّ الفعلَ أثقلُ من المصْدرِ، والمزيد أثقل من المجرّد، والمذكر أثقل من المؤنث، والمثنى والجمع أثقل من المفرد، والفعلِ المهْموز أثقلُ من الفعلِ الصّحيح السّالم، والمضعّف والمبْدَل والمدْغم أخفّ من نظائرهم، والمعتلّ أثقل من الصّحيح في التّصوّر النّظريّ وإنْ كانَ أخفّ(١٣) في الأداء الصّوتيّ.

وفي المستوى الدّلاليّ يتجلّى مفهومُ الثّقل بمقابلته بمفهومِ المهْمَلِ أو النّادرِ في الاستعمال، ويتحقّق مَفهومُ الخفة بموازاته بمفهومِ المستعْمَلِ والشّائع، فيصبحُ الثّقل علّة لندرةِ بعْضِ الكلماتِ أو استعجام دلالاتها، والخفّة علّة

لدورانِ استعمالها وشيوعها، ويتفرّع من هذا أنْ تصبحَ الدّلالة العامّة للكلمة خفيفةً والدّلالات الخاصّةَ والمجازيّة ثقيلة، ولا يخلو هذا التفريعُ من اعتبارِ للزّمن؛ فما يكون خفيفاً في زمانٍ قد يصبحُ ثقيلاً دلاليّاً في زمانٍ آخرَ، كما في بعضِ الألفاظِ الجاهليّة كـ"السّجَنجَل" بمعنى المرآة، وغيرها من ألفاظ الحياة التي يستَعجمُ معناها اليومَ كثيرٌ من أبناءِ العربيّة(١٤)، كقولِ الأعشى(١٥):

هِرْكولةٌ فُنُقٌ دُرْمٌ مَرافِقُهـا كأنَ أخْمَصَها بالشَّوْكِ مُنْتَعِلُ

أمّا المستوى التّركيبيّ النّحويّ فيتّخذ فيه تصوّر النّحاةِ للثّقل والخفّة مَسْلَكَيْن:

الأوّل ناتجٌ من نظريّة اللوازمِ الإعرابيّة وهي استدعاءُ كلمةٍ إعرابيّة لكلماتٍ أخرى كاستدعاءِ الفعلِ للفاعلِ أو المفعولِ والزّمنِ وما شابه في مقابلةِ الاسمِ الذي قد لا يستدعي سوى المضافِ إليه أو المبتدأ أو الخبر، فيغدو الفعلُ بما يحتاج إليه من تكميلاتٍ إعرابيّة أثقل من الاسم، وعند تركيبِ الجملة تكونُ الجملةُ الصّغرى المنغلقةُ في حدودِ المسند والمسند إليه أخف من الجملةِ الكبرى الممتدة إلى المفاعيل والتوابع وما شابه(١٦).

والثّاني ناتج من التّحليل التّطبيقيّ لأحكامِ النّحوِ المتمثّل بعلمِ الإعرابِ الذي يقومُ على تتبّع النحوِ الإعرابيّ حقيقةً أو تقديراً على حرفِ الإعرابِ من الكلمةِ بقرْنِ ذلك بموقعِ الكلمةِ من الجملة كما في تقديرِ الضّمّة عند إعرابِ الفعلِ المضارعِ المرفوعِ المعتلّ الآخر "الفعل النّاقص" نحوِ "يَدْعو"، و"يَرْمي" فيقولون بأنّ علامة الرّفعِ ضمّة مقدّرة منعَ من ظهورها الثّقل(١٧)، كما يعتلّونَ بالثّقل في إعرابِ الاسمِ المنقوصِ في حالتي الرّفعِ والجرّ عند ثبوتِ يائه، كما في "القاضي"، "والجواري"، وهذا الثّقل هو ما نسمّيه بالثّقل الإعرابيّ، وهو موضوع هذه الدّراسة.

مشكلةُ الثّقل الإعرابيّ

تطرحُ مشكلةُ الثّقلِ الإعرابيّ إشكاليّاتٍ ثلاثاً:تعليميّة، وصوتيّة صرفيّة، ونحويّة تركيبيّة.

فالإشكاليّةُ التّعليميّةُ تبدو في اتّصالِ الشّكوى قديماً وحديثاً من الإعراب التّقديريّ، نخصّ منه هنا تقدير العلامةِ الإعرابيّةِ في الفعلِ المضارع النّاقص والاسم المنقوص، فقديماً دعا ابنُ مضاء القرطبيّ إلى إلغاء الإعرابِ التّقديريّ[١٨]، وحديثاً علَتْ أصْواتُ دُعاةِ تيسيرِ العربيّة بالرغم من اتّجاهاتهم المختلفة إلى إلغائه أيضاً[١٩]؛ ونادى مجمع اللغةِ العربيّةِ في القاهرة سنة ١٩٤٥م إلى إلغاءِ الإعرابِ التّقديريّ في المفرداتِ والجُمَل، ثمّ عدّلَهُ سنة ١٩٧٩م إلى ما نصّه:"يرى المجمع أنّ ما انتهى إليه اتّحادُ المجامعِ العربيّةِ من إلغاءِ الإعرابِ التّقديريّ والمحلّيّ دون تعليل (أي دون تكليف التّلاميذ تعليل خفايا الإعراب) فيه تيسير في تعليم النّحو العربيّ، ففي: "جاء القاضي" يقال: القاضي:مرفوع بضمّة مقدّرة"[٢٠].

أمّا الإشكاليّةُ الصّوتيّةُ الصرفيّة فتتمثّلُ في ذهابِ جمهورِ النّحاةِ و الصّرفيّين إلى أنّ الواو والياء المدّيتين حرفا إعراب يمثّلانِ لامَ الكلمةِ فينبغي أن يظهرَ عليهما أثرُ العاملِ النحويّ بعلامةٍ إعرابيّةٍ، فتقدّر عليهما الحركة إن لم تظهر.

وأمّا الإشكاليّةُ النّحْويّةُ فتظهر باتّفاقِ الرّأيِ قديماً حَوْل ثقلِ الحركةِ الإعرابيّةِ المفترضةِ فوق الياء والواو في حالةِ رفعِ الفعلِ المضارع النّاقصِ وجزمه، ورفع الاسمِ المنقوص وجرّه، وهو اتّفاقٌ قَلِقٌ مبنيٌّ على إسقاطِ التّصوّرِ النّظريّ للبنيةِ الصّرفيّة المجرّدة للفعلِ الواقعِ النّاجزِ للاستعمالِ اللغويّ الحيّ، واللجوء إلى مبدأ الحتمِ في تعميمِ العلامةِ الإعرابيّةِ على المعرباتِ بالقوّةِ أو بالفعلِ بتعديةِ حكمِ الصّحيحِ إلى المعتلّ.

فهل التّعلّل بالثّقلِ الإعرابيّ تُقِرّهُ الحقيقةُ الصّوتيّةُ لماهيّة الواو والياء المدّيّتين؟ وهل الواو والياء المدّيتان حرفا إعراب يمثّلانِ لامَ الكلمة؟ وإلى أيّ مدى يمكنُ أن تسهمَ الحقيقةُ الصّوتيّةُ للواو والياء في تعديلِ إشكاليّةِ قاعدةِ الثّقلِ الإعرابيّ وصولاً إلى تحليلٍ إعرابيّ صحيحٍ يُيَسّرُ المنحى الإعرابيّ، ويقلّلُ الشّكوى من تعليمِ النّحو العربيّ وتعلّمه؟

حقيقة الواو والياء المدّيتين..الوجه الأوّل

استحقّت الواو والياء المدّيّتان عند نحاة العربيّة حقوقَ الحرف الصّحيح "الصّامت" في نظريّة النّحو العربيّ، فعدّوهما جزءاً من بنية الكلمة المعتلّة تقع فاءً أو عيناً أو لاماً، وعدّوهما حرفي زيادة من حروف "سألتمونيها"، كما عدّوهما حرفي إعراب تحتّمُ نظريّة النحو العربيّ ظهورَ العلامة الإعرابيّة عليهما ما لم يمنع مانع.

ولم يفت النّحويّين والصّرفيّين ملاحظةُ تشكّلهما على أشكال ثلاثة، هي:المدّ واللين والهجاء، فيكونان حرفي مدّ إذا كانا ساكنين وما قبلَهما من جنسهما نحو: "يَرْمِي" و"يَدْعُو" و"القاضِي"، ويكونان حرفي لين إذا سكنا وانفتح ما قبلهما، كما الحال في " بَيْت" و"حَوْض"، ويكونان حرفي هجاء صامتين إذا كانا مُتحمّلين للحركة، كما في "وِصال" و"يُمْن".

كما لم يَفُتْهُم ملاحظةُ أنّ هذه الأشكالَ الثّلاثَ تتمثّل برسم إملائيّ واحد في الكتابة العربيّة فحملوا تنوّعَ الأشكالِ الثّلاث على وحدة الرّسم الإملائيّ[٢١] ممّا أفضى إلى تداخل في تقنين أحكام هذين الصّوتين في النّحو والصّرف[٢٢]؛ فالواو والياء المدّيّتان صائتان طويلان لا صامتان أي أنّهما حركتان طويلتان لا حرفان[٢٣]، على حين تعدّ الواو والياء المتحركتان حَرْفي هجاء صامتين تقْوَيان بالحركة[٢٤]، فيكون النّحاة، والحالة هذه، قد خلطوا بين الواو والياء الصّامتتين والصّائتتين وعاملوهما على أنّهما صامتان دائما، فقدّروا الحركات الإعرابيّة على الفعل المضارع المعتلّ النّاقص، والاسم المنقوص مع أنّ بعضهم تفطّن إلى أنّ الواو والياء المدّيتين إنّما هما ناشئتان من إشباع الضّمّة والكسرة.

ولعلّ هذا ما عناه ابن جنّي بقوله:"ويدُلّك على أنّ الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أنّك متى أَشْبعْتَ واحدةً منهنّ حدَث بعْدَه الحرف الذي هي بعضُه"[٢٥].

وقَولِه:"فلولا أنّ الحركاتِ أبعاضٌ لهذه الحروف وأوائل لها لما نَشَأتْ عنها ولا كانت تابعةً لها[٢٦].

وقَولِه:"فقد ثَبَت بما وصفناه من حالِ هذه الأحرف أنّهنّ توابعُ للحركات ومتنشئةٌ منها، وأنّ الحركاتِ أوائل لها وأجزاءٌ منها وأنّ الألف فتحةٌ مشبعةٌ، والياء كسرةٌ مشبعةٌ والواو ضَمّةٌ مشبعةٌ"[٢٧].

وفسّر ابنُ يعيش تَقنينَ النحاة الجزمَ بحذف حرف العلّة بقولِه:"اختلف العلماء رحمهم الله في تأثير الجَازم: فقال قوم: إنّ الجازمَ حذف الضمة المقدّرة في (يغزو) و(يرمي) و(يخشى)، وحذف الواو والياء والألف إنّما كان لينقص لفظ المجزوم عن لفظ المرفوع لا ليستويا، كما كان ذلك في الصحيح، نحو قولك: (يضربُ) و(لم يضربْ). وقال قوم – وهو المذهب –: إنّ الجازم حذفَ هذه الحروف أنفسها؛ لأنهنّ وإن كنّ من أنفس الكَلِم فقد أشبهنَ الحركات، من حيث إنّ مخارج هذه الحروف هي مخارج الحركات، وهُنّ أصول للحركات عندنا"[٢٨].

وقد حَدَس الفارابيّ بشيءٍ من هذا عندما قال:"الحروف منها مُصوّت والمصوّتات منها قصيرة ومنها طويلة، والمصوّتات القصيرةِ هي التي تسمّيها العرب الحركات"[٢٩]، فوَحْدةُ المخرج أصلٌ يجمع أحرف المدّ الثلاثةِ و بناتها القصيرةَ المعروفةَ باسم الحركات.

وهذا الحدْسُ يؤكّد أنّ الواو والياء المدّيتين حركتانِ طويلتانِ؛ فالمتنشِّئُ من الحركة حركةٌ، لكنّ هذا الحدسَ بقي حدساً نظريّاً أهمل النحاةُ إعْطاءه خصوصيّةً في التّقعيد النحويّ والصّرفيّ[٣٠]؛ لأنهم نظروا إلى الحركات على أنّها عَرَضٌ للجَوْهَر[٣١] الذي هو الحرف، فلو عدّوا أحرفَ المدّ حركات لنقصت بنية الكلمة في الميزان الصّرفيّ، وهذا ممّا يتعارضُ مع نظريّةً الجذرِ في المعجم العربيّ؛ لأنّ البنية المعتدّ بها في المُدْخَل المعجميّ ثلاثة صوامت فأكثر؛ فالميزان الصّرفيّ للفعل المضارع: " يَغزو" هو "يَفعُل"؛ لأنه من الجذر (غ.ز.و) أي أنّ الواوِ في الميزان الصّرفيّ حرفٌ صامتٌ يُمثّلُ لامَ الكلمةِ ممّا يجعله حرفاً قابلاً لتحمّل حركةٍ هي حركة الإعراب، فقِيست

واوُ المدّ الصّائتة على واو الهجاء الصّامتة قياسٍ شاهدٍ على غائب ليتوازنَ الميزانُ الصّرفيّ المجرّد مع الاستعمال المتحقق، وهوَ ضَرْبٌ من القياسِ العقليّ غير الدّقيقِ عمليّاً لأنّ علّة القياس هنا غيرُ متحققة إلا بالشبه الإملائيّ[٣٢] لاختلافَ نوعي الواو؛ فواو المدّ ناشئةٌ من إشباعٍ الضّمّة ولا تمثّل بداية مَقْطَعٍ مستقل، كما في لامِ الفعلِ من وزنها؛ لهذا لا يستقيم عدُّها لاماً للبنيةِ في الميزان الصّرفيّ.

وقد تنبّهَ إلى هذا بعضٌ من النّحاةِ الذين لم يسمّهم أبو حيّان الأندلسيّ، فذهبوا إلى أنّ الواو والياء في مثل "يَغْزو" و"يَرْمي" حرفا إشباعٍ تولّدا من الحركةِ التي قبلهما[٣٣].

وهذا يعني أنّ واو المدّ وياءه تمثّلانِ تعويضاً كَمّيّاً عن الحرف الصّامتِ غيرِ المستعمل، ممّا يجبرُ ما لحقَ بالكلمة من خروجٍ عن الحدّ الدّقيق لقاعدة الميزان الصّرفيّ.

ومعروف أنّ التّعويضَ الكمّيّ مأخوذٌ به في علم العروض[٣٤] إذ لا تختلّ موسيقى البحر بين تمامِ التفعيلة ونقصانها بتقصيرِ المقطعِ الطّويل، كما في: (مفاعيلن) وفرعها:(مفاعِلُن)، و (فاعِلاتُن) وفرعها:(فَعِلاتُن) وإنما يَغنى البحرُ بالإنشاد[٣٥] الذي يعوّض التّقصير، وبتشكّلِ إيقاعاتٍ موسيقيّةٍ فرعيّةٍ للبحرِ تكسرُ من رَتابةِ تدَفّقِ التّفعيلةِ الأمّ فحسب[٣٦].

فإذا كانت واو المدّ وياؤه تعويضاً كمّيّاً عن الواو والياء الصّامتتين اللتين تُشكّلانِ لامَ الكلمةِ الحقيقيّةِ فمحالٌ اجتماعهما معاً؛ ذلك أنّ من أصولِ العربيّةِ أنّ العِوَض والمعوّض منه لا يجتمعانِ في غير الضرورة.

إذن، فأصل (يغزو) هو: (يَغْزُوُ) وقعت الواو الصامتيّة بين حركتين قصيرتين متجانستين (بين صائتين قصيرين) هما: ضمّة الزّاي وضمّة الواو، فحذفت فصارت: (يَغزُـــــ) فاجتمع الصّائتان القصيران، فشكّلا صائتاً طويلاً يُعَوّض الصّامت المحذوف، وهو الواو فصارت (يَغْزُو) كما في الشّكل الآتي:

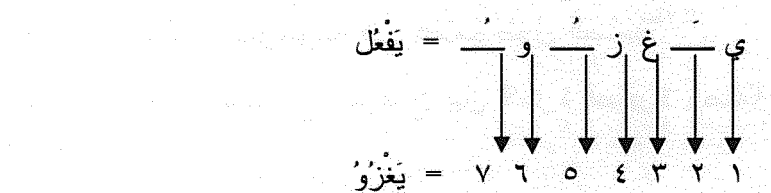

يَغْزُوُ – ٦ = يَغْزُـُـ (حُذفت الواو لوقوعها بين صائتين قصيرتين) = يَفْعُ ـُـ
٥ + ٧ = ـُـو (واو المدّ "الصائت الطويل") = يَغْزو = يَفْعو

يَغْزُوُ ← يَغْزُ ـُـ ← يَغْزو
يَفْعُل ← يَفْعُ ـُـ ← يَفْعو

وأصل (يرمي) هو (يرمِيُ) وقعت الياء الصامتيّة بين صائتين قصيرين هما كسرة الميم وضمّة الياء فحذفت الياء فصارت (يَرْمِ ـِـ) فتغلبت حركة عين الفعل وهي كسرة الميم على حركة الإعراب وهي الضمّة، فأبدلت الثانية كسرة، ثمّ أدغمتا فصارت: (يرمِي) كما في الشكل الآتي:

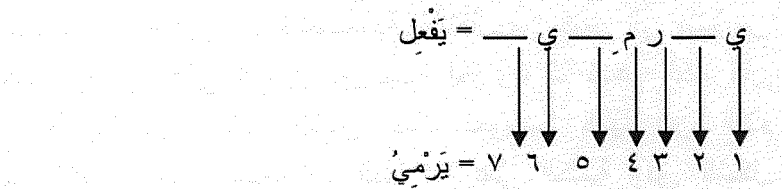

يَرْمِيُ ـ ٦ = يَرْمِ ـ
يَرْمِ ـ ← يَرْمِ ـ
يَرْمِ ـِـ (حُذفت الياء لوقوعها بين صائتين قصيرين) = يَفْعِ ـ
٥ + ٧ = ـِـي (ياء المدّ " الصائت الطويل") = يَرْمي = يَفْعي

يَرْمِيُ ← يَرْمِ ـ ← يَرْمي
يَفْعِل ← يَفْعِ ـ ← يَفْعي

ولمّا كان هذا التعويضُ الكمّيّ سريعاً في حدوثه غيرَ مخلٍّ بدلالة الكلمة فقد أشكلت على النحاة حقيقته، فظنّوا أنّ المحذوف هو حرف الإعراب مع أنّ المحذوف هو لام الكلمة.

وهذا ما أكّده الطّيّب البكّوش إذ قال:"من أهمّ التّغيّرات الطّارئة على الواو في الفعل السّقوط؛ حيث تسقط الواوُ بين الضّمّتين القصيرتين في الفعل المضارع المرفوع:

(يَدْنُوْ ⟵ يَدْنُو) فالواو المرسومة هي علامةُ طولِ الضّمّة"[٣٧].

كما قال: "تسقط الياء في المضارع المرفوع بين كسرةٍ قصيرةٍ وضمّةٍ قصيرةٍ لتنافرِ الحركتين:

(يرْمِيْ ⟵ يرْمِي)" [٣٨].

وما يصْدُق على المضارع المعتلّ الآخر "الواويّ واليائيّ"يَصْدُق على الاسم المنقوص في نظرِ القدماء؛ إذ يقدّرون الحركة الإعرابيّة على الياء بمانع الثّقل الإعرابيّ، وهو تقديرٌ لا ينسجمُ مع حقيقةِ التّحليلِ الصّوتيّ للياء في نحو "الدّاعي" و "القاضي"، أمّا "الدّاعي" فاسمُ فاعلٍ صورتُه الموازنةُ للميزان الصّرفيّ "الدّاعِوْ" فتحذف الواو لوقوعها بين صائتين قصيرين هما: كسرة عين الجذر وضمّة لامه في حالة الرّفع، وكسرة العينِ واللامِ في حال الجرّ، ففي حالة الرّفع تتغلّبُ حركة العين وهي الكسرة على حركة الإعراب وهي الضّمّة، فتنقلب الثانية إلى كسرة لصعوبة الانتقال من كسرٍ إلى ضمّ من جهة، ولأنّ الكسرة أمارةٌ على الوزن من جهة أخرى، ثمّ تدغم الكسرتان مُكوّنتين صائتاً طويلاً هو الياء، فتكون بذلك تعويضاً كمّيّاً عن اللام المحذوفة، وبهذا تكونُ سلسلةُ التّغيّراتِ الطّارئةِ على الكلمة وَفق الشّكل الآتي:

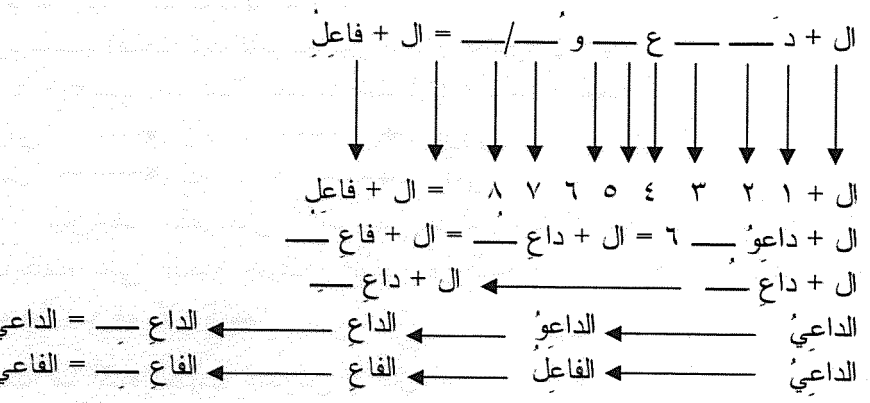

وكذا الحال في "القاضي" في حالة الرفع، فأصلها "القَاضيُ" وقعت الياء بين صائتين قصيرين: الأول كسرة، والثاني ضمة، فسقطت، ثمّ أبدلت الضمة كسرةً، فاجتمعت كسرتان فأُدغمتا مُشكلتين صائتا طويلا هو الياء التي تعدُّ تعويضا عن لام الكلمة المحذوف، وفي حالة الجرّ تسقط الياءُ لوقوعها بين صائتين قصيرين متجانسين يُدغمان معا ليُشكلا ياءً صائتيّة تعوض الياء الصامتيّة المحذوفة، ولعلّ الرّسم الآتي يُجمِل التّغيّرات الطّارئة على الكلمة:

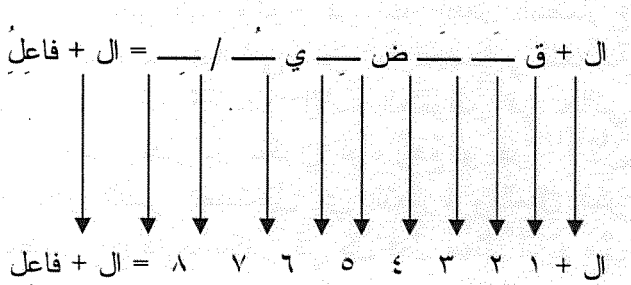

ال + قاضِيُ ـــ ٦ = ال + قاضِ ـــ = ال + فاعِ ـــ

ال + قاضِ ـــ ال + قاضِ ـــ

القاضيّ ← القاضِ ـــ ← القاضِ ـــ = القاضي

الفاعِل ← الفاعِ ـــ ← الفاعِ ـــ = الفاعي

ولعلّ العيْبَ في التّقعيد الصّرفيّ والصّوتيّ للاسم المنقوص عند جمهور القدماء أنّهم عدّوا ياء المدّ حرفا أصليّا من حروف الكلمة، وقدّروا عليها علامتي الرّفع والجرّ عند تعريفها بأل التعريف أو بالإضافة وتجاوزوا التّقدير إلى تعليله بعلّة الثّقل الإعرابيّ، وليس في الحقيقة ثمّةَ ثقلٌ إعرابيّ لأنّه ليس ثمّةَ حرفٌ أصليٌّ يمكن أنْ تظهر عليه الضّمّة أو الكسْرة، ولاسيّما أنّ الحركاتِ الإعرابيّةَ أماراتٌ على المواقعِ الإعرابيّة أي أنها في التصوّر النّظريّ طارئةٌ على الكلمة بسبب الموقع الإعرابيّ ضمن الجملة، فأصل الاسم المُعْرَب والفعل المضارع المُعْرَب عند الانفراد التّسكين أي حالة الصّفر الإعرابيّ[٣٩]، وعندما ينضمّ إلى تركيب، فإنّه يستحقّ علامةَ إعرابيّةَ على الحرف الأخير المسمّى بحرف الإعراب.

قال ابن يعيش:"وليس المراد منه – أي المعرَب – أن يكونَ فيه إعرابٌ لا محالة، ألا ترى أنكَ تقول في"زيد" و"رجل" إنهما مُعْرَبان، وإن لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ؛ لأنّ الاسم إذا كان وحدَه مفرداً من غير ضَميمة إليه لم يستحقّ الإعراب؛ لأنّ الإعرابَ إنما يُؤتى به للفرْق بين المعاني، فإذا كان وحدَه كان كصوت تصوّت به، فإن ركبته مع غيرِه تركيباً تحصل به الفائدة نحو قول: "زيدٌ منطلقٌ"، "وقامَ بكرٌ"، فحينئذٍ يستحق الإعراب"(٤٠).

وهذا يعني أنّ تقديرَ الإعراب على الياء والواو في آخر الفعل المضارع النّاقص، وعلى الياء في الاسم المنقوص فيه شيءٌ من الطّرْد الحتميّ للعلامة مع أنّ بعض النحاة لم يحتم تقدير الحركة على الاسم المنقوص في حالتي الرّفع والجرّ، فقالوا إنّ إعرابه ليس بمقدّر بل سكون الياء رفعٌ أو جرّ(٤١) لأنّ الممكن – أي الثّقل – لا يقدّر تقدير المستحيل أي التعذر، وبالمثل ذكر الحيدرة اليمنيّ أنّ الفعلَ المضارع يُرْفع بالسكون في كلّ فعل معتلّ اللام مثل " يَغزو " و" يَرْمي" و"يَرْضى" والمتحقق أنه لا علامة لرفع هذا الفعل(٤٢).

ويجيز بعض النّحاة الوقْفَ على ياء الاسم المنقوص من غير تحريك في الحالات الإعرابيّة الثّلاث، كما يجيزون ذلك في الأعلام نحو (شادِي، وهادي، ورامي) وعندها يقدّرون الحركات بمانع الوقف أو الثّقل أو الحكاية، والحقيقة أنه ليس بوقفٍ عارضٍ وإنما مدّ للصّائت بعد حذف الحرف الأصليّ الأخير.

الوجــه الثانــي

إذا تحقّق أنّ الاعتلالَ بالثّقل في إعراب المضارع النّاقص والاسم المنقوص غيرُ دقيقٍ فإنّ الوجه الثاني لهذا الاعتلال أنّ قولَ جمهور القدماء بحذف حرف العلّة من الفعل المضارع النّاقص عند الجزم غيرُ دقيق، كما أنّ حذف ياء الاسم المنقوص عند التّنكير في حالتي الرّفع والجرّ بعلّة التقاء ساكنين غير دقيق؛ ذلك أنّ حرف العلّة (الصّائت الطويل) لم يحذف من الفعل المضارع، وإنما قُصِّرَ، فعادَ إلى أصله، وبقي الحرف الصّامت الأخير

محذوفاً، فلا حذفَ في الفعل المضارع المجزوم (لم يدْعُ، لم يرْمِ) كما في الرسم الآتي:

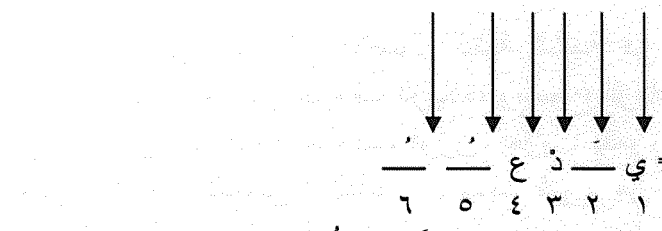

يدعو ـــ ٦ = لم يَدْعُ = ي ـــ دْ ع ـــُ (بالتقصير)

يرمي ـــ ٦ = لم يَرْمِ = ي ـــ رْ م ـــِ (بالتقصير)

وأمّا الاسم المنقوص فإنّ تنوينه لا يتحقّق إلا بتقصير الصّائت الطّويل؛ ذلك أنّ التّنوين لا يظهر على الصّائت الطّويل، فيقصّر مما يجعل البيئة الصّوتيّة مناسبةً لتحمّل التنوين، فيظهر على الحرف الذي قصِّرت حركته.

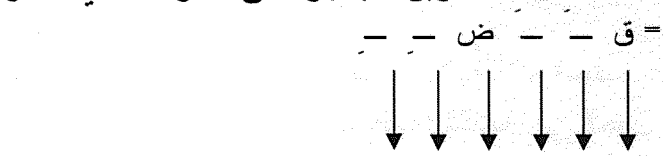

قاضي – ٦ = قاضِ (بالتقصير)

قاضِ + تنوين مجانسة = قاضٍ

ويشهد لهذا أنّ الوقفَ في العربيّة يحدث غالبا بالتّسكين الذي يدلّ على ذهاب الحركة، والوقف على الاسم المنقوص من أشكاله تسكينُ الحرف قبل الأخير نحو: " قاضْ"، ويجوز المدّ[٤٣] ولكنّ ظاهرَتَي التّقصير والمدّ في الوقف ليستا من الثّقل الإعرابيّ.

فإذا كان قد ثبتَ أنّ المدّ ليس محلاً معتبراً لتقديرِ الحركة الإعرابيّة عليه، فإنّ شيئاً من أحكامه في النّحوِ والصّرفِ يحتاجُ إلى رَجْع نظَرٍ، لهذا نرى ما يأتي:

١- لا يُعَدّ المدّ حرفاً من الحروف الأصول لبنية الكلمة في الميزانِ الصّرفيّ[٤٤]، بل هو حرفٌ من حروف الزّيادة، ومُسَوّغ الزّيادة المطْل " المدّ" للتّعويضِ عن الحرف المحذوف، فوزن "يَغْزو": يَفعو، ووَزْن " يَرْمي": يَفْعي، ووزن "القاضي": الفاعي. وحَذْف شيءٍ من الأصول أمرٌ تجيزُهُ قوانينُ العربيّة كما في تقديرِ حرفٍ محذوفٍ أصليّ في: "يد"، و"غد"، ونحوهما.

٢- يُرفع الفعلُ المضارع النّاقص المعتلّ الآخر بثبوت المدّ في آخره، ويجزمُ بثبوتِ التقصيرِ في آخرِه، فنقولُ في نحو: "يَرْمي":فعل مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتَ المدّ في آخرِه، وكذلك في: " يرنو".

وفي حالة الجزم نقول في إعراب: " لم يغزُ ": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه ثبوت التقصير في آخره.

ويؤيّدنا في اقتراح هذا التّعديل وما أُلحِقَ به من تطبيقٍ إعرابيّ ما يأتي:

١- أصّل جمهورُ نحاة العربيّة أنّ المتغيّرَ علامةٌ[٤٥]، فسبب عَدّ الضّمّة والفتحة والكسرة علامات في إعراب كلمة:"الكتابة" في الجمل الآتية:

- الكتابةُ فنٌّ.
- إنّ الكتابةَ فنٌّ.
- للكتابةِ فنونها.

هو أنّ حرفَ الإعراب (التاء المربوطة) قد تغيّر آخرُه بعلاماتٍ متمايزة، فأصبحت العلاماتُ أماراتٍ دالّةً على الأحكام الإعرابيّة، كلّ حكمٍ علّى حِدة.

وبما أنّ الفرقَ بين الفعلِ المضارعِ المعتلّ الآخرِ في حالتي الرّفع والجزم يتحقق بثبوتِ المدّ وتقصيرِه، فإنّ هذا الثبوت وذاك التقصيرَ يعدّانِ متغيرين، والمتغيّر علامة.

وينبغي التّفريق بين العلامة والميزان الصّرفيّ، فمن جملة الآراء التي تفسّر إعرابَ الأسماء الخمسة بالحروف بـ"الصّوائت الطّويلة" أنّها إشباعٌ نشأ من مَطْل "مَدّ" حركة الحرف السابق(٤٦) كالضمّة في:"أبوك"، والفتحة في: "أباك"، والكسرة في: "أبيك"، وعُدّت هذه العلامات علامات إعراب فرعيّة؛ لأنّها المتغير الذي ينوب عن الحركة التي يقتضيها العامل(٤٧)، ممّا يعني بقاءَ الأسماء الخمسة ناقصةً من حيْث توافرُ الحروف الأصول فيها(٤٨)، فيكون وفْقَ هذا القياس مدّ الصّائت للرّفع وتقصيره للجزم خلافاً لقوْل القدماء الذين تجشّموا تكلّفَ التّعليل هرباً من الاعتراف بأنّ الصّائت علامة في المدّ والتقصير كقول أبي حيّان:"التحقيق أنّ هذه الحروفَ (العلّة) انحذفتْ عند الجازم لا بالجازم؛ لأنّ الجازمَ لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً بل العلامة ضمّة مقدّرة، ولأنّ الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة، وهذه الحروف أصليّة أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصليّ ولا المنقلب عنه؛ فالقياس أنّ الجازم حذف الضّمّة المقدّرة ثمّ حذف الحرف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتّحاد الصّورة"(٤٩).

٢- يجوزُ في الضّرورة الشّعريّة والتّناسب الإيقاعيّ معاودة الأصل أو تقصير الصّائت الطّويل أو مدّه من الفعل المضارع المعتلّ الآخر رفعاً كان أو جزماً، فمن معاودة الأصل قولُ الشّاعر(٥٠):

إذا قلتُ علّ القلبَ يسلُوُ قيّضت هَواجسُ لا تنفكُّ تُغْريه بالوَجْدِ

فالفعل " يسلو" جاء مختوماً بصامت معاودةً للأصل النّظريّ في تصوّر النّحاة للفعل المضارع، وهو ههنا ضرورة شعريّة مستكرَهة يعدّها النّحاة شاذّة، كما في قول الشّاعر(٥١):

هَجَوْتُ زبّانَ ثمّ جئْت معتذراً من هَجْوِ زبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

فمدَّ الضمّةَ "الصّائت القصير" في:" تهجو" والقاعدةُ تقصيرها.

ونحوه قول الشّاعر(٥٢):

ألمْ يأتيك والأنباءُ تَنمي بما لاقتْ لَبونُ بني زيادِ

إذ مدَّ الصّائت القصير "الكسرة " في "يأتيك" للضّرورة الشّعريّة، والأصل تقصيرها.

ومن تقصير الصائت الطويل لتناسب الإيقاعِ قوله تعالى:{ما كنّا نَبْغِ} [سورة الكهف، آية ٦٤] وقوله: {يُؤْتِ الحكمةَ مَن يَشاء} [سورة البقرة، آية ٢٦٩]، وقوله: {واستمع يَوم يُنادِ المناد} [سورة ق، آية ٤١] إذ قصَّرَ الصّائت الطويل "الياء" والقياس إثباتها(٥٣)، ومنه أيضا قوله تعالى:{والليل إذا يسرِ} [سورة الفجر، آية ٤] بتقصير الصّائت الطويل "الياء" لتناسُب الفواصل، وإنْ كان الأصلُ مطلها.

٣- يُرفَعُ الاسم المنقوصُ المعرّف بأل التّعريف أو بالإضافة بثبوتِ مدّ الكسرة في آخره، فنقول في إعراب "القاضي" في جملة :"القاضي عادلٌ":مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ثبوت مدّ الكسرة في آخره.

٤- ويُجَرُّ الاسمُ المنقوصُ بالعلامة نفسها، فيقال في إعراب كلمة:"الهادي" في جملة:"إلى الهادي أرفعُ الدّعاءَ": اسم مجرور وعلامة جرّه ثبوت مدّ الكسرة في آخره.

٥- يجوز في الضّرورة الشّعريّة والتّناسب الإيقاعيّ معاودة الأصل باستعمال الصّامت أو المدّ أو التّقصير رفعا وجرّا تعريفا وتنكيرا، كما في قول ابن قيس الرُّقيّات(٥٤):

لا بارك الله في الغوانيِ هل يصبحنَ إلا لهنّ مُطَّلَبُ

فأجرى الاسم المنقوص (الغواني) على الأصل النظريّ.

وقول جرير(٥٥):

وعرْق الفرزدق شرّ العروق خبيثُ الثّرى كابيُ الأزنُدِ

فحرّك الاسم المنقوص (كابي) للضرورة معاودة للأصل.

وقول جرير(٥٦):

فيوما يوافينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويوما ترى منهنَّ غولا تغوّلُ

فتحمّلَ إثبات الياء وتنوينها للضّرورة الشعريّة مع أنّ الاسم نكرة، فحقُّه حذف الياء وتنوين الضاد.

وتصبح هذه الضّرورة واجبةً مستحبّة في عروض البيت كقول أبي العلاء:

غير مجدٍ في ملّتي واعتقادي نَوحُ باكٍ ولا ترنّمُ شادي

فأجرى "باكٍ" على القياس، ومدّ صائت "شادٍ" للإشباع في عروض البيت لأنّ التّنوين ليس حرفَ عروض، وأقامه للتناسبَ الإيقاعيّ بالتّصريع بين شطري البيت ولاسيّما أنّه أوّل أبيات قصيدته.

الهوامـــش:

١- انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادّة (خفف) و (ثقـل). وكشّـاف اصـطلاحات الفنون، التهانويّ، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، مادّة مصـطلح (الثقل).

٢- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ، طبعة دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، مادة (ثقل).

٣- انظر: المصدر السابق نفسه، مادّة (ثقل).

٤- انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، أحمد عفيفي، الدار المصـريّة اللبنانيّـة، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٩. وقد درس الدكتور أحمد عفيفي مفهومَ (الثقل) فـي إطـار علاقته بمفهوم (الخفة) من غير أن يتوسّع في أثر ظاهرة الثقل في النحو العربيّ ولا سيما الثقل الإعرابيّ.

٥- سر صناعة الإعراب، ابن جنّيّ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلـم، دمشـق، ط ١، ١٩٨٥م، ج ٢، ص ٨١١.

٦- انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٨١٢.

٧- انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٨١٤.

٨- ديوان امـرئ القيس، تحقيق: محمد رضا، الدار العالميّة، بيـروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ٥١.

٩- انظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، صـحّحه وعلّـق عليـه: عبـد المتعـال الصعيدي، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ٥٨-٦٧ . والمثل السائر، ابن الأثيـر، تحقيـق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبـة العصـريّة، بيـروت، ١٩٩٠م، ج ١، ص ١٥٧- ١٦١.

وقسّم بعضُ البلاغيين المعنى إلى قسمين: الأول عذب رقيق، والثاني ضده في اللفظ والمعنى فسموا الأول خفيفا والثاني ثقيلا.

انظر: معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب، مطبوعـات المجمـع العلميّ العراقيّ، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٣٤-٣٥.

١٠- نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، عبد القادر المهيري، دار الغـرب الإسـلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٢٤.

١١- الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٤٤- ٤٥. وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ج ١، ص ٨.

١٢- انظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ٤، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٦٢.

١٣- انظر: الأشباه والنظائر، السيوطيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج ٣، ص ٥٨.

١٤- غرابة الألفاظ نسبيّة، ولكنها في الأحوال كلّها من عيوب الفصاحة. انظر: سرّ الفصاحة، ص ٦٩- ٧٧.

١٥- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٤م، ص ١٠٥.

١٦- انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العُكبريّ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٧٤.

١٧- الثقل هنا عارض، والعارض لا يُعتدُّ به عند جمهور نحاة العربيّة، لأنّ ثبوت الحركة في الأفعال الصحيحة علة يطّرد أثرها في سائر الكلمات.

انظر: الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢١٧، ٢٦٥.

١٨- انظر: الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٥٦، ٧٦-٩٣.

١٩- مثل: الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور أنيس فريحة، والدكتور عبد القادر عبد الجليل. انظر كتاب كل واحد منهم على الترتيب:
- دراسات نقديّة في النحو العربيّ، مكتبة الأنجلوالمصريّة،القاهرة،١٩٥٧م، ص٥٢-٥٦.
- تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ص ٢٣-٢٤.
- ظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٧٣م، ص ١٥٥-١٥٧.
- علم اللسانيات الحديث، دار صفاء، عمّان، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٤٩٠-٤٩١.

٢٠- انظر: في أصول اللغة – قرارات مجمع اللغة العربيّة- القاهرة، ١٩٨٣م، ج ٣، ص ٢٥٦، ٢٥٨-٢٦١. وتيسير العربيّة بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، مجمع اللغة العربيّة الأردني، عمّان، ١٩٨٦م، ص ٩٣.

٢١- أكّد ماريو باي أنّ الصورة المكتوبة للغة ليست دائما أمينة في إعطاء الصورة المنطوقة كما هي، بل ربّما كانت خادعة ومضللة.

انظر كتابه: أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٣م، ص ٦٠. وانظر تحليل الدكتور كمال بشر " نظامَ الكتابة العربيّة "في كتابه: اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٧١-٢١٦.

٢٢- أكّد عدد من الباحثين أنّ نحاة العربيّة إنما صدروا في تأصيلهم حقيقة الواو والياء عن لبسٍ منهجيّ أوقعهم فيه نظام الكتابة العربيّة لاتحاد شكل الواو والياء في الكتابة، ولرسم الحركات (القصيرة) فوق الحرف مع أنّهم في غير هذه المسألة كانوا يدركون أنّ الكتابة ليست حجّة، فهي محاكاة للكلام المنطوق، ولا يجوز أن يبنى عليها أحكام نحويّة مخالفة للواقع الصوتيّ بعيدة عن الصلة الصحيحة بين الصوتيات والصرفيات.
انظر:

- فقه العربيّة المقارن، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٨٦-٨٧.
- التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش،تونس، ١٩٧٣م، ص ١٥-١٩.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ، فوزي الشايب، ضمن حوليات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الكويت، رقم الرسالة ٦٣، ١٩٨٩م، ص ٧٣.
- القيمة الوظيفيّة للصوائت، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٩٨م، ص ٣٩.
- الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، الدار الثقافيّة للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٨٦- ٨٧.
- القافية: دراسة صوتيّة جديدة، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٠.

٢٣- انظر توضيح الدكتور كمال بشر لهذه الحقيقة الصوتيّة في كتابيه:

- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٣٠-٤٤٢.
- دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٤٢.

٢٤- انظر: دراسات في علم اللغة، ص ٩٦-٩٩.
٢٥- سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٨.
٢٦- المصدر السابق نفسه، ج١، ص ١٨.

٢٧- المصدر السابق نفسه، ج١، ص ٢٣.

٢٨- شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعيّ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٣٤٦.

٢٩- الموسيقى الكبير، الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، ص ١٠٧٢.

٣٠- المصطلح الصوتيّ في الدراسات العربيّة، عبد العزيز الصيّغ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٢.

٣١- انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م، ص ١٣٨-١٣٩.

٣٢- مشكلة الكتابة الإملائيّة تكاد تكون ظاهرة عامة في اللغات البشريّة وهي هيّنة بسيطة في اللغة العربيّة إذا ما قيست باللغات الأخرى،"فالكتابة العربيّة مكتفية ذاتيّا – إلى حدّ كبير – بعلاقة كتابتها بأصواتها"

انظر: نحو تقويم جديد للكتابة العربيّة، طالب عبد الرحمن، ضمن سلسلة كتاب الأمّة، العدد ٦٩، قطر، ١٩٩٩م، ص ١٠٥-١٢٣.

٣٣- انظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٨٤٩.

٣٤- انظر مناقشة الدكتور شكري محمد عياد لظاهرة "المقطع والكمّ" في العروض العربيّ، وعلاقة كل واحد منهما بالإنشاد في كتابه: موسيقى الشعر العربيّ، دار المعرفة، مصر، ط ١، ١٩٦٨م، ص ٣٥، ٤٧-٤٨، ٥٥، ٥٨-٥٩.

٣٥- عدّ الدكتور إبراهيم أنيس الإنشاد تعويضاً عن تقصير بعض المقاطع العروضيّة، فالتحكّم في المدّ والتقصير يختصر الفرق الزمني بينهما فلا يكاد المتذوق للعروض يشعر بخلل في البحر. انظر كتابه: موسيقى الشعر، القاهرة، ص ١٥٦.

٣٦- رأى الدكتور تمام حسّان أنّ اللغويّين بالغوا في الاعتداد بالحروف الصحيحة، في حين بالغ العروضيّون في الاعتداد بالحركات والعلل، والأقرب إلى الصواب أنْ يُعنى اللغويّون بالاثنين معا: الحروف الصحيحة والحركات.

انظر كتابه: اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٠م، ص ١٤٠.

٣٧- انظر: التصريف العربيّ، ص ١٥٣.

٣٨- انظر: المرجع السابق نفسه، ص ٥١، ١٦٠. وقد أشار الطيب البكوش إلى أنّ هذه الحقيقة الصوتيّة تظهِرُ عيبَ الرسم الإملائيّ بوضوح.

٣٩- انظر: نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠-١٥٢.

٤٠- شرح المفصّل، ابن يعيش، طبعة مصورة في عالم الكتب، بيروت، ج١، ص ٤٩.

٤١- انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٨٣.

٤٢- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمنيّ، تحقيق:هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٨٠.

٤٣- انظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٦٢٠.

٤٤- وهذه النظرة وصف علميّ للناجز من الكلام تقرره الدراسات اللغويّة الصوتيّة الوصفيّة.

انظر:
- أبحاث في اللغة العربيّة، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٣١، وما بعدها.
- المقطع الصوتيّ وبنية الكلمة، الشريف مهيوبي، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد ١٤، ٢٠٠٠م، ص١٧٢-١٧٦.

٤٥- انظر: التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمّان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١١٨-١٢٧.

٤٦- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، ج ١، ص ١٧.

٤٧- عدّ ابن مالك هذا المذهب في تفسير إعراب الأسماء الخمسة أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. انظر كتابه: شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٤٧.

٤٨- لكنّ النحاة في جمهورهم رضوا بالتعسير والتكلّف في تفسير إعراب الأسماء الخمسة بالحروف عملاً بالطرد الحتميّ للأصول الآتية:
- أصل الإعراب أن يكون بالحركات.
- لا نظير للأسماء الخمسة في إعراب المفردات من الأسماء بالحروف.

- بقاء كلمة (فو) و (ذو) على حرف واحد، والأصل في الأسماء المعربة التحصّن بثلاثة أحرف أصول على الأقل. انظر:

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المراديّ الحسن بن قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٣١٤.

٤٩- انظر: ارتشاف الضَّرَب، ج ٢، ص ٨٤٨- ٨٤٩. وهمع الهوامع، السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٧٤. ونص السيوطيّ المنقول عن أبي حيان يوافق نصَّ أبي حيان المذكور في الارتشاف في المعنى ويخالفه في اللفظ قليلاً فلعله نقله من كتاب آخر.

٥٠- انظر: شرح التسهيل، ج ١، ص ٦٠.

٥١- المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٥٩.

٥٢- المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٥٩.

٥٣- انظر في حذف الياء وإثباتها في الفعل المعتلّ الآخر رسالة: الوقف ووظائفه عند النحويين والقرّاء، محمد خليل فرّاج، ضمن رسائل حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، رقم الرسالة ١٥٩، ٢٠٠١م، ص ٧٨-٨٠.

٥٤- انظر: الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م، ج ٣، ص ٣١٤.

٥٥- انظر: توضيح المقاصد، ج ١، ص ٣٤٨.

٥٦- المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣٤٨.

المصادر والمراجع:

١- أبحاث في اللغة العربيّة، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

٢- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

٣- أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٣م.

٤- الأشباه والنظائر، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن ٠(ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٥- الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان.

٧- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ، فوزي الشايب، ضمن حوليات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الكويت، رقم الرسالة ٦٣، ١٩٨٩م.

٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العُكبريّ، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.

٩- تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.

١٠- التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش،تونس، ١٩٧٣م.

١١- التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير، حسن الملخ، دار الشروق، عمّان، ط ١، ٢٠٠١م.

١٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المراديّ، الحسن بن قاسم (ت ٧٩٣هـ/ ١٣٩٠م) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م.

١٣- تيسير العربيّة بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، مجمع اللغة العربيّة الأردني، عمّان، ١٩٨٦م.

١٤- الخصائص، ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٤، ١٩٩٠م.

١٥ - دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٦ - دراسات نقديّة في النحو العربيّ، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٥٧م.

١٧- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٤م.

١٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد رضا، الدار العالميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٩- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ، أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ/ ١١٩٥م) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢٠- سر صناعة الإعراب، ابن جنّيّ، عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.

٢١- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجيّ الحلبيّ (ت ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م) صحّحه وعلّق عليه: عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، ١٩٥٢م.

٢٢- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٢٣- شرح التصريح على التوضيح، الأزهريّ، خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢٤- شرح المفصّل، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) طبعة مصورة، بيروت، ١٩٦٩م.

٢٥- شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعيّ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.

٢٦- الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، الدار الثقافيّة للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٧- ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، أحمد عفيفي، الدار المصريّة اللبنانيّة، ط١، ١٩٩٦م.

٢٨- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.

٢٩- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٠- علم اللسانيات الحديث، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمّان، ط ١، ٢٠٠٢م.

٣١- في أصول اللغة – قرارات مجمع اللغة العربيّة– القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٢- فقه العربيّة المقارن، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

٣٣- القافية: دراسة صوتيّة جديدة، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٤- القيمة الوظيفيّة للصوائت، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٩٨م.

٣٥- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٧٩هـ/ ٧٩٥م) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

٣٦- كشّاف اصطلاحات الفنون، التهانويّ، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٣٧- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمنيّ، علي بن سليمان (ت٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م) تحقيق:هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.

٣٨- لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م) طبعة دار الفكر، بيروت.

٣٩- المقطع الصوتيّ وبنية الكلمة، الشريف مهيوبي، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، عدد ١٤، ٢٠٠٠م.

٤٠- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٠م.

٤١- اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٢- المثل السائر، ابن الأثير، ضياء الدين بن محمد (ت ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٠م.

٤٣- المصطلح الصوتيّ في الدراسات العربيّة، عبد العزيز الصيّغ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٤- معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، ١٩٨٦م.

٤٥- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م) طبعة دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٤٦- موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، القاهرة.

٤٧- موسيقى الشعر العربيّ، شكري محمد عياد، دار المعرفة، مصر، ط ١، ١٩٦٨م.

٤٨- الموسيقى الكبير، الفارابي، محمد بن محمد (ت٣٣٩هـ/ ٩٥٠م) تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربيّ، القاهرة.

٤٩- نحو تقويم جديد للكتابة العربيّة، طالب عبد الرحمن، ضمن سلسلة كتاب الأمّة، العدد ٦٩، قطر، ١٩٩٩م.

٥٠ - نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٥١- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٧٣م.

٥٢- نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، حسن الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٣- همع الهوامع، السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٥٤- الوقف ووظائفه عند النحويين والقرّاء، محمد خليل فرّاج، ضمن رسائل حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، رقم الرسالة ١٥٩، ٢٠٠١م.